يقدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الأدلة المتعلقة بالقضية الثالثة في دارفور

لاهاي، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2008
ICC-OTP-20081120-PR374_ARA

يقدم السيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية الأدلة على تحمّل قادة المتمردين المسؤولية عن الجرائم التي ارتُكبت ضدّ أفراد حفظ السلام التابعين للاتحاد الأفريقي في حسكنيته في دارفور، في 29 أيلول/سبتمبر 2007. ويعدّ ذلك الهجوم أكبر هجوم وقع ضمن سلسلة من الهجمات شُنّت على موظفي حفظ السلام. فقد قام ألف جندي تحت قيادة المتمردين بتطويق معسكر حسكنيته، شمال دارفور، ومهاجمته، فقُتل 12 موظفا من موظفي حفظ السلام، وجُرح ثمانية.

تعدّ هذه الأفعال جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. "ولن أترك مثل هذه الهجمات تفلت من العقاب" يقول المدّعي العامّ.

استناداً إلى الأدلة التي تمّ جمعها أثناء التحقيق الثالث في دارفور، انتهى الادّعاء إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن هؤلاء القادة المتمردين يتحمّلون المسؤولية الجنائية فيما يخصّ ثلاث تُهم بارتكاب جرائم حرب تشمل القتل، وتعمُّد شن هجمات على موظفين مستخدَمين أو أعيان مستخدَمة في بعثات حفظ السلام ، والنهب.

يقول المدعي العام "لقد خطّطوا وقادوا قواتهم وشنوا هجمات قُتل فيها 12 موظفاً من موظفي حفظ السلام، وأصيب ثمانية منهم بجروح خطيرة، ودمّروا مرافق البعثة الأفريقية في السودان وممتلكاتها، ممّا أثّر مباشرة على المعونة وعلى الأمن الخاصين بالملايين من أهل دارفور الذين هم في حاجة إلى الحماية".

وأضاف المدعي العام، السيد مورينو–أوكامبو قائلا " لا أحد فوق القانون".

أحيلت قضية دارفور إلى مكتب المدعي العام بموجب القرار رقم 1593، الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 آذار/مارس 2005. وبدأت عمليات التحقيق في شهر حزيران/يونيو 2005، وركز الادّعاء على بعض أخطر الأحداث، وعلى الأفراد الذين يتحمّلون أكبر قسط من المسؤولية في الجرائم المرتكبة في دارفور، حسب ما تبيّنه الأدلّة.

إن المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة ومستقلة تحقق وتمارس اختصاصها القضائي بشأن الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا، ألا وهي الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذا لم ترغب السلطات الوطنية المعنية في القيام بذلك، أو إذا لم تتمكن من ذلك حقيقة. ويقوم مكتب المدعي العام حاليا بالتحقيق في أربع حالات، وهي: جمهورية الكونغو الديموقراطية، وشمال أوغندا، وإقليم دارفور بالسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهي حالات كلها ما تزال تتخبّط في أُتون مختلف درجات الصراع، تتضمن ضحايا في أمسّ الحاجة إلى الحماية.

موجز عن القضية

انجليزي / فرنسي / **عربي**

للمزيد من المعلومات، المرجو الاتصال بالجهات التالية:

السيدة فلورنس أولارا

منسقة العلاقات العامة بمكتب المدعي العام

الهاتف (المكتب): 8723 515 70 (0) 31+

الهاتف (المحمول): 650294476 (0) 31+

البريد الإلكتروني: florence.olara@icc-cpi.int

السيدة نيكولا فليتشر

مسؤولة الاتصال الإعلامي بمكتب المدعي العام

الهاتف (المكتب): 8071 505 70 (0) 31+

الهاتف (المحمول): 0473 5089 6 (0) 31+

البريد الإلكتروني: Nikola.fletcher@icc-cpi.int